مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد 14،العدد01 – 2023 / ص ص:371- 381

الهجرة الغير شرعية -الأسباب والانعكاسات

Illegal immigration - causes and repercussions

د.ربيحة نبار[1]
[1] جامعة الوادي (الجزائر)nebbarrebih@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2022/07/03 ؛ تاريخ القبول : 2022/12/19 ؛ تاريخ النشر : 2023/01/31

الملخص

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية موضوع اهتمام كل الدول لأنها تشكل معضلة سواء بالنسبة للدول مصدر المهاجرين أو الدول المستقبلة لهم وهذه ظاهرة موجودة في شتى بقاع العالم لكنها تلقى إقبالا نحو الدول الأوروبية أكثر إذ تتعدد الأسباب والدوافع وراء هذه الظاهرة، ومنها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية، كما انه للهجرة الغير شرعية انعكاسات واثار سلبية على دول الاستقطاب وأيضا على دول الطرد وعلى المهاجر الغير شرعي بحد ذاته، وتشمل الانعكاسات الصحية والاجتماعية والأمنية. وسنتطرق في بحثنا هذا إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية، وأسبابها، وأهم الآثار، النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية، والانعكاسات الناجمة عن هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة الغير شرعية، المهاجر الغير شرعي

Abstract

Illegal immigration has become a topic of interest to all countries because it poses a dilemma for both the countries of origin and the countries receiving them. Also, illegal immigration has negative repercussions and effects on the countries of polarization, as well as on the countries of expulsion and on the illegal immigrant per se, including health, social and security repercussions. In our research, we will address the concept of illegal immigration, its causes, the most important effects, the theories explaining illegal immigration, and the repercussions resulting from this phenomenon.

Keywords :immigration, illegal immigration, illegal immigrant

* ربيحة نبار

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بداياتها بوجود الإنسان على الأرض، وقد ساعدت الهجرة على انتشار النوع البشري في شتى بقاع الأرض، فالهجرة الغير الشرعية رحلة نحو المجهول، والتي تقف وراءها مجموعة من العوامل المتداخلة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجغرافية التي تتحكم فيها ، فيسعى الشباب نحو إيجاد فرص للعمل، وتحسين وضعهم الاجتماعي، إذ يهاجر الشباب من الدول التي ترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة والامراض الى الدول المتقدمة ذات العيشة الكريمة والدخل المرتفع، وغالبا ما يهاجرون من البلدان التابعة لإفريقيا واسيا والمكسيك متجهين نحو أوربا وامريكا.

إذ يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"، ومن هذا المنطلق فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد بدأت تشكل تهديدا خطيرا على دول الطرد، وعلى دول الاستقطاب، بشكل ينعكس على سياسات هذه الدول نظرا لتناقص الموارد البشرية لبلدان الطرد بالهجرة أو الموت ، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال ، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة ، وما يلفت الانتباه إلى هذه المشكلة في زمننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل رهيب مما يهدد القارة الأفريقية ، خاصة مع تطور نمط الهجرة الغير الشرعية المعاصرة من هجرة فئة الذكور إلى هجرة فئة النساء والأطفال.

ا .1.تحديد المفاهيم :

-تعريف الهجرة :

لغة: "الهجرة ترك الشيء أو الفعل، والهجرة الخروج من أرض إلى أخرى".

وجاء مدلولها اللغوي في لسان العرب "أن الهجرة يقصد بها الخروج من أرض إلى أرض". (السراني،104،2010)

اصطلاحا: عرف علماء الاجتماع الهجرة على أنها: "انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى موطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر".

كما يمكن أن تعرف الهجرة مورفولوجيا بأنها: "حادث جماعي ينتاب عددا من الناس بما التمسوا للكسب وتحسينا للحالة وإما للنجاة بنفسهم من الهلاك، والتي يمكن أن تحدث للفرد الواحد أو للأسرة الواحدة، أي أنها يمكن أن تكون فردية أو جماعية أو تلقائية أو منظمة وقد تكون أيضا اضطرارية أو اختيارية."(دليو،33،2003،34)

-تعريف الهجرة الغير شرعية:

تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى، كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها أمن الفرد والدولة والمجتمع. (حروري،345،2009،346)

وفيما يتعلق بمصطلح "الهجرة غير الشرعية" فهو مركب من لفظين "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية" والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا أو الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي. (ساعد،2011،14)

كما تعرف الهجرة الغير شرعية من الناحية النظرية بأنها: حركة انتقال فردي أو جماعي من موقع لآخر على مستويين داخلي، أي هجرة داخلية لا تتجاوز حدود الدولة، وخارجي ويعني بها الانتقال إلى موطن آخر بتجاوز الحدود وهو بالخضوع لقوانين دولية معروفة، أما إذا تم اختراق القانون فتصنف ضمن الهجرات الشرعية". (غربي،2014،478)

وينظر إلى الهجرة على أنها: "عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية."

ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة". (الحوات،2007،2)

-تعريف المهاجر الغير شرعي:

"كل شخص دخل أو يقيم أو يقوم بنشاط مأجور في إقليم غير إقليم دولته، ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول والإقامة في تلك الدولة ولا الوثائق ولا الشروط اللازمة للحصول على العمل".

بينما عرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي أنه المهاجر الذي يخالف الشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.

ويمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز المهاجر غير الشرعي:

-الشخص الذي يعبر الحدود خلسة وتهربا من الرقابة المفروضة.

-الشخص الذي يدخل إقليم دولة أخرى بصفة قانونية وترخيص إقامة ثم يقوم بتمديد إقامته عن المدة المحددة". (مرزوق،2020،46)

2.1. أسباب الهجرة الغير شرعية (السرية)

ظاهرة الهجرة الغير شرعية من الظواهر المعقدة والتي يصعب تفسيرها وتحديد العوامل المتسببة فيها فهي توعز إلى:

- **أسباب اجتماعية ثقافية**: وتتجلى في:

- التهميش المستمر للشباب وعدم تخصيص مساحات خاصة بهم للقضاء على الفراغ والملل، إضافة للقصص المثيرة ومغامرات الشباب المهاجر من مختلف السواحل المغاربية والتي تتداولها مواقع التواصل الاجتماعي فتجذب الشباب نحو المغامرة مع إغفالها لحالات الفشل في عرض البحر. (مرزوق،51،2020)

- الانقطاع المبكر عن الدراسة من شأنه أن يجعل الفرد ينتمي لفئة ضعيفة وأن يقف عاجزا أمام تحقيق أحلامه فيتولد لديه شعور بالإحباط فينقاد إلى الهجرة الغير شرعية.

- أغلبية المهاجرين من الشباب غير مثقفين وغير واعين لذلك ينقادون بسهولة وينجرون إلى أي شيء دون وعي منهم لتحقيق طموحاتهم تأثرا بالمجتمعات الغربية.

- أسباب نفسية:

- عدم الحرية الدينية والسياسية.

- الرغبة في الفرار من الاضطهادات التي تصادفهم في أوطانهم الأصلية. (فكرون، الجد،2017، 135)

- عدم تحقيق الإشباع الكامل لحاجات الفرد.

- نشاط وحيوية الشباب وحبه الوصول بسرعة للسلم الاجتماعي وحب المغامرة وتحدي المجهول.

- الإحساس بالدونية والنقص نتيجة الممارسات القمعية.

- التفاوت الاجتماعي والطبقي مما خلق دلالات الإحباط النفسي لدى الشباب. (خذايرية،2013،120)

- أسباب قانونية:

- عدم وجود قوانين ترعى حقوق العمال غير الشرعيين لجدارة وجهة النظر المتعلقة بأنهم مخالفين للقانون في وجودهم على أرض ليس أراضي دولتهم.

- عدم وجود رادع قانوني جزائي حقيقي لأرباب العمل عن استغلال المهاجرين غير الشرعيين.

- تشدد قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والأسرة وغيرها.

- تفضيل أرباب العمل للعمال المهاجرين من أجل الربح من المنافسة غير العادلة فهم يرضون بالمردود الأقل وبلا تأمينات كما أنهم غير قادرين على اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم نتيجة وجودهم غير الشرعي على أرض الدولة التي يعملون عليها. (حامد،2005،118)

- أسباب سياسية:

- غياب الديمقراطية الحقة، ومبادئ المواطنة، وانتشار البيروقراطية في المجتمعات المغاربية، وبروز اللاعدالة بين الافراد وهشاشة الأشغال الديمقراطية لآليات التعامل والتواصل والتبادل وهذا ما اثار تذمر الشباب وكل الفئات الاجتماعية في ظل تراجع الحريات وحقوق الإنسان.
(خذايرية،2013،118)

- أسباب اقتصادية:

يعتبر هذا الدافع من أحد الأسباب الأساسية للهجرة، فمعدل دخل الفرد السنوي في دول الجنوب 4000 دولار بينما معدل دخل الفرد في دول الشمال 20000 دولار وبالتالي فان دول الجنوب تعاني من عجز متواصل في ميزان مدفوعاتها، وعدم القدرة على تغطية النفقات خاصة أن أغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد اعتمادا أساسيا على الزراعة التقليدية التي ترتبط ببعض الظروف المناخية والإمكانيات المادية التي تساعدها على التصدير، بالإضافة إلى تزايد مديونية هذه الدول الفقيرة للدول الغنية، وما يرافق ذلك من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، والحد من تفاقم ظاهرة البطالة وانتشار الحالات الاجتماعية المتردية كما أنه في بعض المجتمعات يتضح فيها قلة أو انعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة، ولذلك نجد أغلب الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية، بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرص عمل سواء في تخصصهم أو حتى في غيره، فقد أصبحت البطالة مثل الشبح الذي يراود الشباب، وبالمقابل أصبحت المعيشة صعبة لما يقابلها من ارتفاع متزايد في الأسعار وانخفاض في مستويات الدخل، ففي مثل هذه الحالة يتضح الفرق الشاسع بين الدول النامية الفقيرة التي تصعب فيها المعيشة وبين الدول المتقدمة.(فكرون،الجد،2017،136)

- تحسين الوضع الاقتصادي والمادي.
- ضعف وتيرة التنمية والتخلف نتيجة ضعف الاستثمارات.
- ازدياد حدة الفقر والبطالة.
- غياب الفرص وغياب التوزيع العادل للثروات.
- محدودية الموارد المتاحة للاستثمار وانخفاض مستويات الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة. (بوشليحة،2015،39،38)

1 .3. انعكاسات الهجرة الغير شرعية:

تنعكس الهجرة غير الشرعية على الأطراف المحركة لها فهي تؤثر على دول الاستقطاب والطرد إضافة إلى تأثيرها على الأفراد المهاجرين غير الشرعيين.

-انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاستقطاب :

تحولت مواقف الكره ، الحقد والتمييز العنصري الذي تكنه شعوب الدول الأوربية للأجانب ، إلى ترسانة قانونية وإجراءات مشددة في ظل تعميم الروى المعادية للأجانب العرب والمسلمين ، وحشرهم في خندق واحد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 سواء كانوا ذووا كفاءات عالية أو عمال شرعيين أو غير شرعيين، وأصبحت الدول الأوربية التي كانت تتحدث منذ وقت قريب عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا هي ذاتها التي تجهض الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق إعادة النظر في إجراءات دخول الأجانب وإقامتهم وطرد المهاجرين غير القانونيين وجعلت منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري ، وفي هذا المجال كشف

استطلاع للرأي العام سنة 1997 أجرته مصالح اللجنة الأوروبية والجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية الاقتصادية ، أن نسبة كبيرة من الأوربيين ترفض دخول الأجانب إلى أراضيها ، كما تعتبر الدول الأوربية أن المهاجرين القادمين نحو أقاليمها يشكلون خطرا عن أمنها باعتبارهم دخلاء عنها، وقد يهددون أمنها واستقرارها فضلا عن الأمراض التي يمكن أن تنتقل إلى مواطنيها عن طريقهم وبالتالي يجب العمل على طردهم وتشديد الخناق عليهم بكل الطرق.

-انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول المنبع:

إن سيل المهاجرين من قبل دول المنبع يعد استنزاف حقيقي لمواردها البشرية على اعتبار أن الفئة المرشحة للهجرة غير الشرعية فئة الشباب التي تعد السواعد الحقيقية للدول في بناء نفسها والذود عن حدودها ، بالإضافة إلى هذا أن دول المنبع تعد من الدول المتضررة في حالة معاقبة أبناءها على محاولة الاجتياز غير القانوني لحدودها على اعتبار أن هذا الفعل ما هو إلا ردة فعل على الأحوال السيئة التي يعيشونها فإذا تم معاقبتهم فقد يتحولون إلى مجرمين ناقمين على المجتمع مما يودي إلى نتائج سلبية تهدد كيان الدولة.

-انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المهاجر السري

تعد الهجرة السرية من أهم الظواهر السلبية على المهاجر غير الشرعي خاصة في حالة عدم تسوية وضعيته انطلاقا من بداية رحلته حيث تكون حياته مهددة بالمخاطر التي تنجم عن رحلته كغرقه في البحر وعطشه في الصحراء وإذا تمكن من دخول إقليم الدول المراد الدخول لها تبقى دقات قلبه في ارتجاف دائم ، واحتراس ملؤه الخوف والقلق من إلقاء القبض عليه من قبل سلطات الدولة التي دخل إليها دخيلا بدون استئذان ليتحول المهاجر المهرب من كائن اجتماعي وبيو ثقافي إلى كائن بيولوجي محض معتقل أفكاره، وحبيس مبادئه التي يحملها معه من وطنه وإذا نجح في العثور على وظيفة فستكون بأبخس الأثمان وأكثر تعرضا للخطر ، فضلا على التمييز العنصري الذي يلقاه من قبل الشعوب الأوربية.(بورزق،حجاج،2018،286-287)

ا. 4.آثار الهجرة الغير شرعية :

للهجرة غير الشرعية آثار عديد على مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية فهي عامل مساهم في ظهور الجرائم على مختلف أنواعها كما أنها مصدر لانتشار الأوبئة والأمراض على اختلافها، ولها تأثير كبير أيضا على المهاجر نفسه إذ يجد صعوبة في التكيف ولذلك تكمن الآثار والانعكاسات التي تخلفها الهجرة غير الشرعية في الآتي:

-الأخطار الاقتصادية:

- الاخلال بآليات العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.
- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق عمل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.
- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية.

- الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.
- انتشار المشاريع الوهمية.
- تزايد جرائم غسل الأموال.

-الأخطار الصحية:

العمالة غير الشرعية قد تكون مصدر لنشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي، إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لديهم الإمكانات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج، وغالبيتهم لا يدخلون تحت مظلة التأمين الصحي.

-الأخطار الاجتماعية:

- ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة وتنتشر الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة... الخ.
- دخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم جديدة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة.
- مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.
- ترسيخ قيم الدونية، العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين.

(الحسن،2008، 82-83)

- الأخطار السياسية:

- التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه المهاجرين غير الشرعيين.
- زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات على مراكز السلطة.
- تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة أكبر للمشاركة في الاضطرابات السياسية للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة.
- جلب تكتلات تضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية.

- الأخطار النفسية:

يعيش غالبية المهاجرين غير الشرعيين في قلق دائم نتيجة عدم شعورهم بالأمن والانتماء واحترام أنفسهم أو أنهم حققوا ذواتهم في أي وقت من الأوقات مما يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية والطموحات الذاتية والتفكير في العودة الى الموطن الأم مما قد يدفع الفرد للتفكير في الانتحار.

- الأخطار الأمنية:

- ارتكاب السلوك الاجرامي
- الانضمام للعصابات الإجرامية وتكوينها.

- تهديد الأمن الوطني والسياسي من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تحدث نزاعات ومشكلات أمنية في الدول المستقبلة.
- استغلال أصحاب الفكر المتطرف لمن ينتمون لدول معادية من اجل الحصول على فرصة الدخول إلى الدولة لزعزعة أمنها واستقرارها.
- صعوبة الاستدلال أحيانا على مرتكبي الحوادث والجرائم من المخالفين. (السراني. 2010-113-111)

ا .5. النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية:

-نظرية الطرد والجذب:

تعد هذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية وتبنى افتراضاتها لأسباب الهجرة على عاملين أساسيين وهما عامل الاتصال وعامل تعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والمعاناة من العزلة والاغتراب، اما عوامل الطرد القوية فتتمثل في الحروب والمجاعات والكوارث، ويمكن ان يدخل ضمن هذه العوامل عوامل بنائية ناجمة عن النمو السكاني السريع واثره على الجانب الاقتصادي والامن الغذائي ،اما عوامل الجذب فتتمثل في زيادة الطلب على بعض المهن والاعمال في ظل عدم قدرة العرض على تلبيتها.

-نظرية الشبكات ودوام الهجرة:

تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال بعد هام للغاية وهو يساهم في تنامي هذه الظاهرة وديمومتها وذلك بناء على روابط اجتماعية بين المهاجرين والمواطنين وهذه الروابط تنشا عنها علاقات أكبر بين دول المنشأ ودول المقصد حيث يفتح المهاجر فرصة الهجرة لجيرانه وأصدقائه ومحاولته مساعدتهم للحاق به.

كما ان شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها على التقليل من حدة التكاليف على المهاجرين المستقبليين، وترى هذه النظرية ان راس المال الاجتماعي يلعب دورا أهم من رأس المال النقدي بالنسبة للمهاجر. (ساعد،22،21،2012)

-نظرية خصائص المركز الاجتماعي:

من اهم المنظرين لهذه النظرية توماس، جونسون، فليب، سكودر واندرسون، فين وسوفال، حيث يرى هؤلاء ان للمركز الطبقي والمكانة الاجتماعية التي يحتلها الشاب في بيئته الاجتماعية المحلية (الاسرة-المجتمع المحلي) دورا أساسيا في استثارة سلوك الهجرة غير الشرعية لديه من عدمها، ويشير في هذا السياق عبد الله عبد الغني الى أن السلوك الهجري أو الميل نحو الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الطبقي. (غانم،2002،33)

ويوضح ستوب بأن المسافة نحو الهجرة تتناقص بتأثير المركز الوظيفي والمهني، أي أن الهجرة تصبح غير هامة على الاطلاق للذين يشغلون مهنا تخصصية ماهرة، فيما تصبح مهمة للذين يشغلون مهنا متواضعة لتحقق الطموحات الذاتية للأفراد، غير أنها تصبح في غاية الاهمية للذين لا يمارسون أي مهنة محددة، إذن وحسب

نظرية خصائص المركز الاجتماعي، يمكن تفسير سلوك الهجرة غير الشرعية، حجمها، مستوياتها، دوافعها واتجاهاتها من خلال المكانة المجتمعية للشاب سواء أكانت مكانة مهنية، وظيفية، تعليمية أو عمرية. (ساعد،2012،18)

ا .6.آليات واستراتيجيات الوقاية من الهجرة الغير شرعية :

لقد انتهجت عدة سياسات للتصدي لظاهرة الهجرة الغير شرعية نظرا لما تحمله من آثار سلبية على البلد الأصلي والبلد المهاجر إليه معا، فعلى الصعيد الأوروبي تم عقد ندوات ومؤتمرات من طرف الاتحاد الأوروبي وتم اتخاذ إجراءات وقائية كتقديم مساعدات مالية على مدى خمس سنوات لفائدة الدول التي تلتزم بالتعاون والتفاوض حول اتفاقيات لاستقبال مهاجرين سرّيين، وهي توجهات تدل على المسارات التي أخذها موضوع السياسة الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومحاربة تهريب البشر، أما الإجراءات العقابية فتتمثل في مجموعة من السياسات والقوانين التي تهدف إلى تعقيد إجراءات اندماج الأجانب والإقامة لفترات أطول في مراكز الترحيل للمهاجرين غير القانونيين، كرفع تكاليف تصريح الاقامة والجنسية، ضف إلى ذلك معاقبة كل من يساهم في نقل وإيواء أو تشغيل أي مهاجر غير شرعي، وأيضا تجريم الهجرة غير الشرعية، رغم معارضة منظمات حقوق الانسان لهذا الإجراء، مع تشديد المراقبة على الحدود البرية والشواطئ والموانئ.(غربي،2014،478)

وسنتطرق بالتفصيل لاهم الاستراتيجيات والآليات المتبعة لمكافحة والوقاية من الهجرة الغير شرعية:

-إعادة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين :

في الفترة الرئاسية الفرنسية للاتحاد عام 2008 اعتمد الاتحاد الأوروبي أن" الاتفاق الأوروبي للهجرة "يفرض رقابة شديدة على المهاجرين وجمعهم ومن ثم طردهم وتزويدهم بالمال الكافي حتى يعودوا إلى أوطانهم كما يتم الدخول في اتفاقيات مع الدول المغاربية أي الدول المصدرة للهجرة لإبعاد المهاجرين.

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون مع شمال إفريقيا عن طريق ابرام اتفاقيات ثنائية وجماعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومن بينها نجد اتفاقية إيطاليا وليبيا، إيطاليا وتونس، اتفاقية إيطاليا ومصر، اتفاقية إسبانيا والمغرب، اتفاقية الجزائر وإيطاليا، اتفاقية الجزائر وفرنسا، اتفاقية الجزائر وسويسرا. (طبيب،2011،145)

-تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الاجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول الساحل الأوروبي، نذكر منها المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي وبناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهز برادار لمسافات بعيدة مزودة بكاميرات الصور الحرارية وأجهزة لرؤية في الظلام تحت الأشعة الحمراء كما قامت إسبانيا بإنشاء مراكز مرقبة إلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات، كذلك نجد مشروع إطلاق قمر صناعي تحت اسم" شبكة الحصان البحري "لمراقبة عملية الهجرة ببوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا ب 3.5 مليون يورو، وإنشاء مساعدة الدوريات العسكرية البحرية خاصة بين المغرب وإسبانيا تعملان مع بعض منذ عام2003 للتعاون

الامني لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر، وفي أكتوبر 2004 تبنى المجلس الأوروبي تشكيل وكالة لتنسيق جهود الدول الأعضاء في تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي واسم هذه الوكالة فرونتكس وبدأت العمل في أكتوبر 2005 ، ويلاحظ أن سياسة الاتحاد الأوروبي تعمل على تعزيز الحدود وليس ضمان حقوق الإنسان.(خثيم،2006،101)

-التعاون في مجال المراقبة والتنظيم:

كانت لدول أوروبا برامج مراقبة الهجرة الوافدة إليها منذ وقت طويل وكانت تنتظر انعقاد قمة تمبر في اكتوبر1999 لكي تقوم باتخاذ قرار يهدف لوضع سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الهجرة واللجوء ،وفي عام2005 أصدر المجلس الأوروبي مجموعة من الاجراءات تتعلق بالهجرة وعودة المهاجرين واندماجهم ومختلف القضايا التي تتعلق بالهجرة ،لكن انتقال الأشخاص في الاتحاد حسمته معاهدة " شنغن "التي تنص على ضرورة التعاون بين اطراف مراقبة الحدود الداخلية لها والتنسيق بين الدول الأوروبية وهو أمر مفروغ منه والتعاون مع الدول الجارة التي لا تنتمي إلى الاتحاد ومن بينها نجد الدول المغاربية التي تمثل أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة الغير الشرعية.(شومان،2011،167،168)

-تبني استراتيجية اقتصادية:

لقد شكلت الهجرة بكل أنواعها عبئ اقتصادي كبيرا على الدول المستضيفة، مما دعا تلك الدول إلى وضع آلية لمعالجة هذه الظاهرة، وقد تمثل ذلك من خلال آليات التعاون بما يسمى الشراكة الاوربية-المتوسطية بحيث بدأ التعاون الاقتصادي الأوربي المتوسطي بمعاهدة برشلونة مع الدول العربية المتوسطية وبذلك انشئت منطقة تجارة حرة بين تلك الدول بحلول 2012 ، ووضعت استراتيجية تسعى للقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين وتنفيذ تنمية مستدامة، وتشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي في المنطقة المتوسطية (الشيشيني، 2010،4)

خاتمـــة:

تعتبر الهجرة الغير شرعية ظاهرة عالمية كونها مست الكثير من الدول، كما انها مرت بمراحل عديدة منذ ظهورها الى تطورها التاريخي، فالهجرة من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيدا نظرا لتنوعها وتعدد دوافعها ومجالات تأثيرها خاصة مع التزايد الكبير في أعداد المهاجرين عبر مختلف دول العالم، اذ تقف وراءها عوامل عديدة ساهمت في استفحالها بشكل ملفت للانتباه، وهذا ما نتج عنه عدة انعكاسات واثار سلبية على المهاجرين والدول المهاجر منها أيضا الدول المهاجر لها.

قائمة المراجع:

- السراني، عبد الله سعود. (2010). العلاقة بين الهجرة الغير مشروعة وجريمة الاتجار بالبشر. الرياض: مركز الدراسات والبحوث. جامعة نايف للعلوم الأمنية. ص 104
- دليو، فضيل. (2003). الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر: مخبر علم الاجتماع والاتصال. ص ص 33، 34
- حروري، سهام. (مارس 2009). الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي. مجلة الفكر(5). جامعة محمد خيضر. بسكرة.ص ص 345، 346
- ساعد، رشيد. (2011). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 14.
- غربي، محمد. (2014). الهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-المخاطر واستراتيجيات المواجهة-. الجزائر: دار الروافد الثقافية. ص 478.
- الحوات، علي. (2007). الهجرة الغير شرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي. مجلة الدراسات(28). طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. ص 02.
- مرزوق، ريمة. (سبتمبر 2020). الهجرة المغاربية نحو أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة الغير شرعية. مجلة الدراسات الحقوقية(3). المجلد 7. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3.ص 46.
- فكرون، عزالدين مختار، الجد، علي مفتاح. (جوان 2017). واقع الهجرة الغير شرعية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال(1). المجلد (6). ص 136
- خذايرية، ياسين. (2013). نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية. مجلة علوم الإنسان والمجتمع(8). جامعة سوق أهراس. الجزائر. ص 120.
- حامد، ناصر. (جانفي 2005). إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي. مجلة السياسة الدولية(159). القاهرة. ص .118
- بوشليحة. محمد. (2015). سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية (منطقة شمال المتوسط. إشراف محمدي صليحة. مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية. دراسات أمنية. جامعة قالمة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر. ص ص 38، 39
- بورزق، احمد، حجاج، مليكة. (مارس 2018). أسباب الهجرة الغير شرعية واثارها. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية(9). المجلد 1. ص ص286-287
- غانم، عبد الله عبد الغني. (2002) المهاجرون -دراسة سوسيو انثروبولوجية. ط2.الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص33
- طبيب، كمال. (2011). ظاهرة الهجرة الغير شرعية في العلاقات الاورومغاربية. مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والاعلام. جامعة الجزائر3. ص 145
- خثيم، مصطفى أبو القاسم عبد الله. (2006). الهجرة والعمالة واقع جديد. مجلة السياسة الدولية. العدد165 . ص101
- شومان، نصر. (2011). التكنولوجيا الجرمية الحديثة واهميتها في الاثبات الجنائي. ط1 د.د.ن. ص ص 167-168
- الشيشيني، عزت. (2010). المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية -ندوة الهجرة غير المشروعة-. ص 4